فهرس الأشكال والجداول.

أولا: الأشكال.

الصفحة.

1- **الشكل رقم (01):** يوضح التطورية المتدرجة للشرعية..... 22

2- **الشكل رقم (02):** يوضح جوانب الشرعية..... 27

3- **الشكل رقم(03):** يوضح أنماط الشرعية حسب مجموعة من الباحثين..... 38

4- **الشكل رقم (04):** يوضح العلاقة بين الشرعية والفعالية..... 46

5- **الشكل رقم (05):** يوضح النمذجة الفيبرية للفعل الاجتماعي و شرعية السلطة..... 56

6- **الشكل رقم(06):** يوضح معدلات العلاقة بين الاشتراطات الثلاث: الديمقراطية، الشرعية، الاستقرار..... 72

7- **الشكل رقم (07):** يوضح طبيعة النظام السياسي وفق مبدأي الشرعية والمشروعية..... 53

8- **الشكل رقم (08):** يوضح سيرورة علاقات التفاعل بين الاستقرار والشرعية والديمقراطية..... 75

9- **الشكل رقم (09) :** أسس الشرعية في الأنظمة السياسية المنفتحة – الديمقراطية..... 76

10- **الشكل رقم (10):** أسس الشرعية في الأنظمة السياسية المنغلقة – التسلطية..... 78

11- **شكل رقم (11):** يوضح الشرعية وإشباع المصالح المادية والمعيارية..... 78

12-**الشكل رقم (12):** يوضح طبيعة الشرعية وكيفية الحصول عليها في النظامين التسلطي والديمقراطي..... 81

13-**الشكل رقم (13):** أهم القوى السياسية المتواجدة في الساحة المغربية منذ الاستقلال..... 92

14-**الشكل رقم (14):** يوضح التفاعل بين الدولة والمجتمع المدني ضمن قواعد المسؤولية المشتركة..... 357

ثانيا: الجداول.

الجدول رقم (01): يوضح: أنماط المجال السياسي السائدة في المشهد السياسي العربي.... 328

فهرس المحتويات:

المقدمة..... 02
أهمية الدراسة و أهدافها 03
إشكالية الدراسية..... 05
فرضيات الدراسة..... 06
مبررات اختيار الموضوع..... 07
أدبيات الدراسة..... 07
النطاق الزمني والموضوعي للدراسة..... 09
المقاربة المنهجية..... 09
صعوبات الدراسة..... 12
تقسيم الدراسة 12

الفصل الأول: الشرعية السياسية والتحول الديمقراطي: إطار مفاهيمي ومرجعية نظرية.....11
المبحث الأول: إشكالية مفهوم الشرعية.....16
المطلب الأول: الشرعية كمصطلح/ في رصد المفاهيم وتحديد الأنماط.....16
أولا: تحديد وضبط المفهوم 16
ثانيا: صلة الشرعية بالمفاهيم الأخرى..... 22
ثالثا: مصادر و أنماط الشرعية.....29
المطلب الثاني: الشرعية كأزمة 39
أولا: مفهوم أزمة الشرعية.....39
ثانيا: صور الشرعية وأسباب ضعفها.....41
المطلب الثالث: الشرعية في الفكر الفلسفي/السياسي والقانوني..... 48
أولا: الشرعية في الفكر السياسي الإسلامي.....48
ثانيا: الشرعية حسب الفلسفة السياسية الغربية.....50
المبحث الثاني: التحول الديمقراطي: تأصيل نظري مفاهيمي..... 57
المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي.....57
أولا: تحديد وضبط المفهوم.....59

ثانيا:علاقة المفهوم بالمفاهيم الأخرى.....60
ثالثا: مراحل التحول الديمقراطي.....62
المطلب الثاني: أنماط التحول الديمقراطي..... 63
أولا: نمط التحول(Transformation).....63
ثانيا: نمط الإحلال(Replacement).....64
ثالثا: نمط الإحلال التحولي(Transformational Replacemen).....64
رابعا: نمط التدخل الأجنبي(Foreign Intervention).....65
المطلب الثالث: المداخل النظرية لتفسير عملية التحول الديمقراطي..... 66
أولا: المدخل التحديثي.....66
ثانيا: المدخل البنيوي.....67
ثالثا: المدخل الانتقالي.....68
المبحث الثالث: الشرعية في النظم السياسية الديمقراطية والتسلطية..... 70
المطلب الأول: الشرعية، الديمقراطية والاستقرار السياسي: قراءة في جدليات التلازم..... 70
المطلب الثاني: الشرعية في الأنظمة السياسية الديمقراطية/المنفتحة..... 75
المطلب الثالث: الشرعية في الأنظمة السياسية التسلطية/ المنغلقة..... 76

الفصل الثاني: بناء الدولة وأسس شرعية الأنظمة السياسية في المغرب العربي..... 83
المبحث الأول: بناء الدولة ومسألة الشرعية 84
المطلب الأول: الجوانب التاريخية المؤثرة في تكوين الدولة في المغرب العربي..... 86
المطلب الثاني: أسس البناء الإيديولوجي/السياسي ومسألة الشرعية..... 90
المبحث الثاني: أسس شرعية الأنظمة السياسية المغاربية لمرحلة ما قبل التسعينات.....112
المطلب الأول: : تعددية الأسس التقليدية للشرعية في النظام السياسي المغربي 117
المطلب الثاني: الشرعية التقليدية الثنائية النمط في النظام السياسي الجزائري.....120
المطلب الثالث: ثنائية النمط التقليدي للشرعية في النظام السياسي التونسي.....125
المطلب الرابع: طبيعة الأسس الحديثة المعتمدة لتدعيم الشرعية التقليدية وتقويتها.....128
المبحث الثالث: طبيعة النظم السياسية ومصادر شرعيتها: تحول أم استمرارية.....132
المطلب الأول: طبيعة أنظمة الحكم في المغرب العربي.....132
المطلب الثاني: عوامل التحول.....156
المطلب الثالث: حيثيات ومحصلة التحول في طبيعة الأنظمة السياسية ومصادر شرعيتها..... ...171

الفصل الثالث: محددات أزمة الشرعية وإشكاليات التحول الديمقراطي.....181
المبحث الأول: مسألة الشرعية في ظل مسار التحول الديمقراطي الغير مكتمل.....182
المطلب الأول: شرعية الأنظمة السياسية المغاربية لفترة ما بعد التوجهات السياسية الجديدة.....182
أولا: الجزائر.....183
01/ حيثيات انتكاسة التحول ومسألة الشرعية في المرحلة الانتقالية.....183
02/ فترة اليامين زروال: في محاولة إحياء مؤسسات الدولة والعودة إلى الشرعية الانتخابية.....192
03/ فترة عبد العزيز بوتفليقة: في البحث عن الشرعية الشعبية لتحقيق الأمن والاستقرار.....197
ثانيا: تونس 197
01/ صعود بن علي: إخفاق التحول و إستراتيجية بناء شرعية النظام السياسي الجديد.....207
02/ مسألة الشرعية في ظل استمرارية أزمة سلطة السابع من نوفمبر.....211
ثالثا: المغرب 207
01/ مسألة الشرعية في مغرب التسعينات.....217
02/ خلافة محمد السادس: في البحث عن مختلف الآليات لشرعنة الحكم.....224
المطلب الثاني: الحراك الشعبي: في إسقاط شرعية الاستبداد والتمهيد لبناء شرعية ديمقراطية.....229
المبحث الثاني: مظاهر أزمة الشرعية وانعكاساتها على عملية التحول الديمقراطي 251
المطلب الأول: أزمات الحكم السياسية الداخلية (الثقة، المشاركة والهوية، المواطنة والمساواة).....251
أولا/ أزمتي الثقة والمشاركة.....256
ثانيا/ أزمة الهوية.....247
ثالثا/ أزمتي المواطنة والمساواة.....258
المطلب الثاني: هشاشة الدولة انعدام الاستقرار السياسي في ظل تصاعد ظاهرة الحراك الجماعي..261
أولا/ هشاشة الدولة وضعف علاقتها المتبادلة مع المجتمع.....261
ثانيا/ انتشار الفساد وانعدام الاستقرار السياسي في ضل تصاعد ظاهرة الحراك الجماعي.....264
المبحث الثالث: مرجعيات وآليات شرعنة الأنظمة السياسية.....267
المطلب الأول: مرجعيات شرعنة الأنظمة السياسية: التاريخ، الإسلام والحداثة.....267
أولا/ التاريخ.....268
ثانيا/ الدين/ الإسلام.....272
ثالثا/ الحداثة.....281
المطلب الثاني: آليات شرعنة الأنظمة السياسية.....283

أولا/ آليات الشرعنة من داخل بنية الدولة.....284
01/ الدستور: منحة الحاكم.....284
02/المؤسسات الدستورية: صورية السلطات.....287
03/آليات سلطوية حديثة: الانتخابات وقانون المصالحة الوطنية.....290
04/ المؤسسة العسكرية (شرعية القوة والإكراه).....297
05/ الريع كمنبع سياسي مادي اقتصادي(شرعية الإنجاز والفعل). 298
ثانيا/ آليات الشرعنة من داخل بنية المجتمع.....302
01/ الأحزاب السياسية: إيديولوجية المصلحة.....303
02/ النخب المثقفة والمفقهة.....305
03/ وسائل الاعلام.....308

الفصل الرابع: الشرعية الديمقراطية في أنظمة دول المغرب العربي: واقع وأفاق.....313
المبحث الأول: أزمة الشرعية الديمقراطية لأنظمة دول المغرب العربي.....314
المطلب الأول: الشرعية الديمقراطية: رصد المفهوم وتحديد المقومات.....314
أولا/ الشرعية الديمقراطية: في محاولة ضبط المفهوم.....314
ثانيا/ مقومات الشرعية الديمقراطية.....318
المطلب الثاني: عسر ولادة الشرعية الديمقراطية في التجارب المغاربية الثلاث: حيثيات وأسباب.....322
أولا/ عسر استنبات مقومات وأسس الشرعية الديمقراطية.....323
ثانيا/ الإخفاق السياسي وعسر قيام مجالٍ سياسيّ حديث.....334
المبحث الثاني: مستلزمات بناء الشرعية الديمقراطية في النظم السياسية المغاربية.....340
المطلب الأول: إصلاح الدولة: في الإصلاح السياسي/الديمقراطي.....340
أولا/ فتح المجال السياسي المغلق.....341
ثانيا/ بناء سلطة سياسية مدنية.....344
ثالثا/ إعادة صوغ مصادر شرعية السلطة.....347
المطلب الثاني: إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس ديمقراطي.....350
أولا/ عقد اجتماعي سياسي جديد وثقافة سياسية ديمقراطية.....351
ثانيا/ الحداثة السياسية: دولة حديثة ومجتمع مدني حديث.....353

المبحث الثالث: التحول الديمقراطي وبناء الشرعية: سيناريوهان للمرحلة القادمة.....358
المطلب الأول: سيناريو إنجاز تحول ديمقراطي حقيقي، وبناء شرعية بمتكآت حديثة.....358
المطلب الثاني: سيناريو الفشل في تحقيق التحول الديمقراطي، وبناء الشرعية الديمقراطية.....366

خاتمة.....737
قائمة المراجع 384
فهرس الأشكال والجداول.....413
فهرس المحتويات:..... 414

Résumé :

Cette étude porte sur les fondements de la légitimité politique et la problématique de la transition démocratique dans les pays Maghreb (Tunis, l'Algérie et le Maroc), Il s'agit nécessairement de chercher dans la nature des systèmes politiques et ses sources de légitimité. Comme la question de la légitimité nous incite au principe d'engagement politique qui base sur la satisfaction et l'acceptation du peuple au pouvoir, aussi la transition démocratique est considéré comme un obstacle dans le cas des trois expériences au Maghreb arabe qui n'a pas trouvé les facteurs principales et les processus de sa concrétisation.

Donc il est nécessaire de connaitre l'amplitude de légitimité des systèmes politiques et gouvernementaux, aussi le contenu des références et des mécanismes en fonction afin d'étaler sa légitimité. Enfin, dans cette étude vise à déterminer la relation entre la crise de légitimité et la échec du processus du changement démocratique dans ces trois pays du Maghreb Arabe.

Cela a été approuvé après avoir met en relief le thème de notre étude. C'est pour dire que échec du processus démocratique dans ces pays est due à la crise de légitimité et la nature de ces sources et les mécanismes du pouvoir adoptés par ces systèmes gouvernementaux, ce qui veut dire que depuis l'Independence a nos jours, les élites gouvernantes tiennent sa légitimité et sa convenance de la pratique de gouvernance des sources traditionnelles comme la religion, l'histoire, le charisme du leadeur.

Le fait de tenir le processus du changement démocratique et de créer les fondements de légalité démocratique dans les sociétés maghrébines s'étend sur la création d'une rupture avec les contraintes des sources traditionnelles de la légitimité. Comme il nécessite aussi que ces pays commencèrent des reformes globales, ce qui peut réaliser une transition d'un système patrimonial à un système démocratique de légitimité moderne.